



مسودة بيان الجمهورية اليمنية  
مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل  
في الشرق الأوسط - نيويورك  
17 - 21 نوفمبر 2025

يلقيه سعادة السفير / عبدالله فضل السعدي  
المندوب الدائم للجمهورية اليمنية لدى الامم المتحدة

يرجى المراجعة اثناء الالقاء.

سعادة السفير عمر هلال، رئيس المؤتمر والمندوب الدائم للمملكة المغربية الشقيقة،  
السيد انطونيو غوتيرس، الامين العام للامم المتحدة.  
السيدة ايزومي ناكاميتسو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح

شكرا السيد الرئيس

1- يُسعدني أن أعبر في مستهل كلمتي عن خالص التقدير للمملكة المغربية الشقيقة، من  
خلالكم، على إدارتها الحكيمة لهذه الدورة، وما أبدته من التزام راسخ بروح التوافق  
والمسؤولية الجماعية. كما نتمن عالياً جهود معالي السيدة ايزومي ناكاميتسو، الممثل السامي



لشؤون نزع السلاح، ومكتبها، في دعم أجندة نزع السلاح وتعزيز أطر التعاون الدولي في هذا المجال الحيوي.

2- ينعقد مؤتمرنا هذا في ظل وضع دولي بالغ الحساسية، تتصاعد فيه التوترات الجيوسياسية وتزداد فيه المؤشرات المقلقة حول نوايا بعض الدول استئناف التجارب النووية، بما يهدد بتقويض بنية الأمن الجماعي التي تأسست على مدى عقود من العمل المتعدد الأطراف. إن مثل هذا التصعيد يُنذر بإحياء سباق التسلح النووي، ويُقوّض الثقة في منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار، الأمر الذي يتطلب موقفًا دوليًا حازمًا يعيد التأكيد على مركزية النظام القائم على القواعد، وعلى أهمية الالتزام الكامل بمعاهدة عدم الانتشار النووي كركيزة أساسية للأمن والسلام الدوليين.

3- وفي منطقتنا، يكتسب هذا المؤتمر أهمية خاصة في ظل استمرار النزاعات المسلحة وتنامي الأخطار الأمنية، إضافة إلى إخفاق مؤتمرات مراجعة المعاهدة في تنفيذ قرار عام 1995 المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

4- إن الجمهورية اليمنية تؤكد أن تحقيق هذا الهدف يتطلب انخراط جميع دول المنطقة دون استثناء، وعلى وجه الخصوص إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، التي ما زالت ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نحذر من التصريحات التي صدرت مؤخرًا في اللجنة الأولى للجمعية العامة والتي تعكس بوضوح استمرار التنصل من الالتزامات الدولية ذات الصلة. إن هذا الرفض لا يعرقل فقط مسار إنشاء المنطقة، بل يُقوّض الثقة



الإقليمية ويُقي الشرق الأوسط رهينةً لميزان قوى غير مستقر. وان تلويح بعض مسؤوليها باستخدام الأسلحة النووية ضد المدنيين في قطاع غزة، يمثل تهديدًا خطيرًا للسلام والأمن الإقليميين، وانتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يُقابل ذلك بموقف دولي موحد يؤكد أن الأمن لا يمكن أن يتحقق بالاستثناء أو بسياسات القوة، بل بالانخراط في ترتيبات جماعية عادلة وشاملة.

5- نجدد التأكيد على تعزيز منظومة عدم الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، ونطالب إيران بالتوقف عن مواصلة انتهاك ما جاء في خطة العمل الشاملة المشتركة، على اعتبار ان هذه الإجراءات تشكل تهديدًا خطيرًا لمنظومة عدم الانتشار النووي، ومخالفة صريحة لقرار مجلس الامن الدولي رقم 2231 لعام 2015، لذا ندعو ايران للتعاون الكامل مع جميع طلبات الوكالة، وتمكينها من الحصول على كافة المعلومات والوصول الى جميع المواقع، وبما يؤدي الى بناء الثقة والتأكد من أن جميع الانشطة النووية في إيران متماشية بالكامل مع التزاماتها المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة، كما ندعو إيران الى التصديق على البروتوكول الاضافي وبما يجعل الوكالة قادرة على توسيع مجالات الرصد والتحقق للتأكد من عدم وجود أنشطة نووية غير معلنة مرتبطة بإنتاج اسلحة نووية .

6- السيد الرئيس، نُعيد التأكيد على أهمية الضمانات الأمنية السلبية التي تُلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير النووية، وبخاصة الدول الأطراف في المناطق الخالية من الأسلحة النووية. إن تقديم مثل هذه الضمانات القانونية الملزمة يشكل أحد أعمدة الثقة المتبادلة، ويُسهّم في معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لدول المنطقة.



7- كما نرى ضرورة تطوير آليات للتعاون وتسوية النزاعات ذات الصلة بالأسلحة النووية، تقوم على الحوار والوساطة والتدابير الوقائية، بما في ذلك إنشاء منصات إقليمية دائمة للتشاور في إطار الأمم المتحدة، تسهم في بناء الثقة وتعزيز الشفافية والامتثال. إن نجاح أي مبادرة إقليمية في هذا المجال مرهون بوجود أطر واضحة لتبادل المعلومات، وضمانات للتحقق، وآليات لتسوية الخلافات وفق القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.

8- السيد الرئيس، إن التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية يُمثل رافعة مهمة لتعزيز النظام الدولي لنزع السلاح. فالتفاعل المنهجي بين هذه المناطق من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب المحيط الهادئ يتيح تبادل الخبرات القانونية والفنية، وتوحيد الممارسات الجيدة في مجالات التحقق والضمانات والمراقبة. ونرى أن عقد اجتماعات دورية مشتركة بين المجموعات الإقليمية المعنية من شأنه أن يعزز التنسيق المؤسسي ويمنح مؤتمر الشرق الأوسط زخماً عملياً جديداً. إننا بحاجة اليوم إلى رؤية جماعية تعزز الترابط بين هذه المناطق وتؤكد عالمية الهدف المشترك المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، يقوم على مبدأ الأمن المتكافئ للجميع.

9- ختاماً السيد الرئيس، تجدد الجمهورية اليمنية تأكيدها على التزامها الثابت بمسار هذا المؤتمر، واستعدادها الكامل للتعاون مع جميع الدول الأعضاء والمراقبين، ومع الأمانة العامة للأمم المتحدة، من أجل تهيئة الظروف السياسية والفنية الكفيلة بإنشاء المنطقة. وسنظل نؤمن بأن تحقيق شرق أوسط آمن ومستقر وخالٍ من جميع أسلحة الدمار الشامل هو مسؤولية جماعية لا يمكن بلوغها إلا من خلال التعددية، والشفافية، واحترام القانون الدولي.

**PERMANENT MISSION OF THE  
REPUBLIC OF YEMEN  
TO THE UNITED NATIONS**  
413 EAST 51 st STREET  
NEW YORK, N.Y. 10022  
TEL: 212-355-1730  
FAX: 212-750-9613



الوفد الدائم لجمهورية اليمن  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

شكراً السيد الرئيس.